الثروة الحيوانية الضائعة

مصر بلد زراعى ، فطبيعى أن تكون الثروة الحيوانية هى ثانى موارده العامة الأساسية ، على اعتبار أن الثروة الزراعية هى المورد الأول ، وليس هذا بدعا فى التكوين الاقتصادى للشعوب الزراعية . ، فها هى ذى أمة صغيرة كالدانمرك لا يتجاوز سكانها ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون ولا تزيد مساحة أراضيها على ثلاثة وأربعين ألف كيلو متر مربع ، ثلاثة أرباعها أرض صالحة للزراعة أى نحو مليون فدان ومع ذلك أصبحت ثروتها الحيوانية منبعا من منابع ثروتها وجزءا هاما من صادراتها ، ويكفى أن نذكر أرقام ما تملكه من الثروة الحيوانية لتظهر هذه الحقيقة .

فقد كانت تملك قبل الحرب ٣,٥٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية و ٢٠,٠٠٠ رأس من الأغنام و ٥,٠٠٠,٠٠٠ رأس من الخنازير و ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دجاجة ، ونحو نصف مليون حصان ، وبلغت صادراتها ما قيمته نحو خمسين مليونا من الجنيهات أكثر من نصفها خاص بالثروة الحيوانية .

أما المملكة المصرية الخصبة الواسعة الأراضى فبعد أن كانت تصدر سنويا نحو مائة ألف رطل من السمن ومقدارا معينا من الجبن والجلود ، تدهورت هذه الصادرات الضئيلة وأصبحت تستورد بمبالغ ضخمة من المنتجات الحيوانية كل عام . فهى مثلا كانت قبل الحرب تستورد أغناما بما قيمته ٨٠,٠٠٠ جنيه وماشية وجاموسا بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه وجمالا بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه ودجاجا وطيورا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ولحوما بمبلغ ٥٢,٠٠٠ جنيه ومنتجات ألبان بمبلغ ٣١٠,٥٠٠ جنيه وسمادا كيماويا (يمكن الاستغناء عن جزء كبير منه بالسماد الحيوانى لو توافر) بما يزيد على مليونين من الجنيهات .

ومعنى هذا أن مصر البلد الزراعى لا يكفى نفسه من المنتجات الحيوانية ، ودع عنك ما كان يجب أن يصدره كما تصنع البلاد الزراعية الأخرى وفى مقدمتها الدانمرك واستراليا .

وأهم الأسباب لهذه الحالة قلة عنايتنا بتربية الحيوانات مع أنها — على قلتها الآن — تكون جزءا مهما من ثروتنا القومية يبلغ حوالى خمسة عشر مليونا من الجنيهات ، فلو عنينا بها عناية البلاد الزراعية فأكثرنا من عددها ، واخترنا أنواعها ، وحفظناها بالتأمين عليها ، لازدادت هذه الأرقام أضعافا كثيرة .

وقد دارت بحوث كثيرة حول إنشاء المراعى لتربية الأغنام ، كما اعتمد مبلغ ضخم لتحسين نسل الجاموس ، وكثرت الاقتراحات حول التأمين على الماشية ، ولكن هذه المشروعات جميعا تسير ببطء شديد ، ولا تلقى الاهتمام الذى يتناسب مع قيمتها الحقيقية ، بل لقد اتخذت المجلات الهزلية من مشروع تحسين نسل الجاموس مادة للفكاهة والسخرية ، لأن " النكتة " عندنا أهم من كل مشروع عملى !

ولسنا ننوى أن نتحدث عن هذه المشروعات ، إنما نعنى أن نقول : إننا نضيع حتى الثروة الحيوانية الضئيلة الموجودة فى أيدينا الآن ، لأننا نستخدمها اسوا استخدام ، ولا نحاول أن ننتفع بالوسائل الحديثة فى تنميتها واستغلالها ونضرب على ذلك الأمثال .

* * *

١ — فاللبن — وهو المادة الحيوانية الأولى — لا نعنى بتربية الأنواع التى تدر أكبر كمية منه وأجود نوع يحتوى على قدر كبير من المواد الدهنية والجبرية ، مع أن تكاليف البقرة أو الجاموسة الحلوب تساوى تكاليف مثيلتها غير الحلوب أو القليلة اللبن ، أو ذات الحليب المائى القليل الدهن والكلسيوم . ذلك أن الفلاح يعتمد على خبرته المحدودة فى انتقاء ماشيته ، وكثيرا ما تؤدى نظرته الأولى عند الشراء إلى عكس ما يظن ، لأن اعتماده كله على تقدير حجم الضرع ، وقد يكون هذا الحجم شحما وعضلات لا تدر اللبن .

ثم إن معظم الأنواع الموجودة فى مصر قليلة اللبن على العموم ورديئة اذا قيست بالأنواع الممتازة فى البلاد الزراعية الأخرى ، وعملية تحسين النسل وتهجين الأنواع الممتازة حتى تعيش فى البيئة المصرية هى التى تحقق لنا كثرة الإدرار وجودة الألبان .

على أن اللبن الذى تدره الماشية — وهو قليل نسبيا — نستخدمه بصورة أولية ساذجة فالفلاحة هى التى تتولى ذلك عادة بصفة فردية ، فترقد اللبن أو تخضه لتحصل على القشدة والزبدة وتصنع الباقى جبنة رديئة ، أو هى تبيع اللبن للتناول بثمن بخس ، وفى كلتا الحالتين تضيع الفرصة التى تنتج من هذا اللبن أنواعا ممتازة من الجبن أو كمية كبيرة من القشد والزبد .

ولو أن خريجى المعاهد الزراعية عنوا باستخدام علمهم وثقافتهم فى ميدان العمل الحر ولم يتمسكوا بالوظائف الحكومية التافهة ، لاستطاعوا أن يجمعوا هذا اللبن من الريف بطريقة منتظمة ، ويقوموا باستغلاله استغلالا مفيدا ولعاد ذلك على الفلاحين المساكين بالخير اذ ترتفع قيمة ألبانهم وتصبح موردا حقيقيا لأرزاقهم .

٢ — والفضلات الحيوانيـة ، وهى مادة سماد جيد كانت تعتمد عليها مصر اعتمادا حقيقيا فى الزراعة قبل ربع قرن ، ولكننا نستخدمها فى أقل الوجوه نفعا حين تستعمل وقودا فى الريف ، فهى أولا لاتنشئ طاقة قوية من الحرارة ، وهى ثانيا تذهب ضياعا فلا تنشىء سمادا عضويا ثمينا .

والسبب فى هذا راجع الى جهل الفلاح وفقره ، والى قلة موارد الوقود العامة ، فأما الجهل فهو الذى يجعله ينفق هذه الفضلات فى الوقود ثم يشترى بعد ذلك السماد الكيماوى بأغلى الأسعار ، وأما الفقر فهو الذى يجعله عاجزا عن شراء مواد الوقود الأخرى كالفحم والخشب مع حاجتـه للدفء فى الشتاء بسبب خفة ملابسه وللوقود فى انضاج الخبز والطعام بوسائله الساذجة ، وأما قلة مواد الوقـود فناشئة عن عدم عنايتنا بزراعة الأشجار الخشبية التى تسد مسد الفضلات الحيوانية ، وتنشىء طاقة أكبر وحرارة أعلى ، فضلا على فوائدها للصناعات الأخرى الكثيرة .

٣ — والصوف والشعر والوبر هى آخر ما نفكر فيه عند تربية الأغنام والماعز والجمال وذلك وضع مقلوب ، فالسبب الأول لتربية الأغنام فى انجلترا مثلا هو الصوف ، والسبب الأول لاقتناء الماعز فى تركيا وفى بعض البلاد الروسية هو الشعر ، وكذلك الجمال ذات الوبر الطويل فى البلاد العربية وبعض البلاد الأمريكية .

إنما نعنى نحن تارة بنتاج اللحم وتارة بنتاج اللبن فى تربيتنا للحيوانات ، وهذان الغرضان يمكن توافرهما مع العناية بنتاج الصوف والشعر والوبر ، وذلك بتهجين بعض الأنواع الممتازة وأقلمتها فى الأقاليم المصرية المناسبة لها .

ومع أن معظم الأصواف ردىء فى الأغنام التى تعيش فى مصر وقليل الكمية فقد وجدت صناعة متشرة تقوم على غزل هذا الصوف بالطريقة الأولية الساذجة على المغزل اليدوى ، ونسجها على المنوال الريفى ، ووجدت كذلك صناعة السجاد والأكلمة من نفايات الصوف أو رديئـه ، فلو توافر الصوف الجيد والكميات الكبيرة لارتقت صناعتـه ، وأصبحت من موارد الثروة فى البلاد .

٤ — وكذلك الجلود ، فقد كانت مصر الى عهد قريب لاتعنى بسلخها ، فكانت تمزق على أيدى القصابين الجهلاء ، وأخيرا تقرر ألا يسمح بعملية السلخ فى المجازر العامة إلا لجماعة من المهرة بحيث تخرج الجلود سليمة .

ولكن عملية الدبغ لم تصل بعد الى درجة الجودة ، وكثير من الجلود يصـدر خاما الى الخارج بثمن بخس ، ثم يعـود إلينا مدبوغا بثمن مرتفع ، أو يعود أحذية مصنوعة بأثمـان عالية .

ولو عنينا بعملية الدبغ كما عنينا بعملية السلخ لكانت هذه الجلود مورد ثروة ، ولاشتغل بها عدد من الأيدى المتعطلة ، ولكفتنا مؤونة الاستيراد وصعوباته فى مثل هذه الظروف .

على أن نفايات الجلود المتخلفة من الدباغة تصلح لأشياء كثيرة ، والمدابغ القائمة فى مصر الآن وهى فى أيدى الأجانب تستخدم هذه النفايات استخداما يدر قسطا من المال !

٥ — أما اللحوم ، وهى التى نعنى بها أول ما نعنى فى تربية الماشية والأغنام — فنحن نأكلها طازجة دائما ولا نحاول أن نجعلها لحوما محفوظة نستغنى بها عما نستورده من هذه الأنواع وقيمته تبلغ نحو خمسين ألف جنيه فى العام .

والسبب فى هذا هو قلة ماشية اللحم فى مصر نسبيا ، إذ أنها تستورد أعدادا كبيرة منها كل عام — وهو ما يؤسف له — ثم قلة الاستعدادات الصناعية لهذه العملية ، كما هو الحال فى الدنمارك واستراليا . ولو وجدت صناعة اللحوم المحفوظة لكانت مادة ارتزاق لعدد من المتعطلين من ناحية ، ولكفتنا مؤونة الاستيراد ، إن لم نصدر للبلاد المجاورة من ناحية أخرى .

٦ — ثم نأتى لمسألة مهمة وهو استخدام الجهد البدنى لحيوانات اللبن واللحم . هذا الاستخدام الذى يكون سببا فى هزالها وقلة إدرارها أو انقطاعه .

والواقع أن هذا الاستخدام هو أشد الوسائل خسارة فى الاستغلال . فالفلاح يستخدم البقرة أو الجاموسة فى حرث الأرض بالمحراث والرى بالساقية وفى درس المحصول بالنورج وإلى عهد قريب جدا كان يستخدمها فى طحن الحنطة والذرة فى مطاحن ثقيلة رديئة .

ولم ينقذ الماشية من هذه المطاحن إلا توافر المطاحن الآلية ورخص أجورها . فلو أمكن أن تتوافر آلات الحرث والرى والدرس كما توافرت آلات الطحن ، لأنقذت الماشية من هذا العذاب أولا ، ولزاد إدرارها ولحومها ثانيا .

والفلاح المصرى الفقير معذور فى استخدام الجهد البدنى للماشية على هذا النحو الخاسر لأن فقره يحول بينه وبين استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، ولكن لو انتشرت حركة التعاون لانتفت حاجته إلى استخدام الماشية ، ولأصبح قادرا على استخدام الآلة . فالمزرعة التعاونية تستطيع أن تشترى الآلات اللازمة بثمن مقسط وموزع على الجميع بحيث لا يشعرون بثقل وطأته وتأثيره فى مقدرتهم المالية .

وهذه ناحية من أهم النواحى فى توفير الثروة الحيوانية ، وفى التقدم الزراعى أيضا ، وإنه لمن المحزن أن ينظر الإنسان إلى الرسوم والنقوش التى حفظها التاريخ لوسائل الزراعة فى مصر

منذ أربعة آلاف سنة ، فيراها لا تزال تعيش حتى اليوم ، ولا تزال الطرق القديمة هى نفس الطرق المستعملة فى القرن العشرين .

ولا يكاد يوجد بلد زراعى آخر فى العالم المتحضر يستخدم هذه الوسائل الساذجة إلا مصر وقد آن أن ترتقى هذه الوسائل وتتحول ، ولا سيما إذا كانت الخسارة فى استخدامها على النحو الحالى محققة فوق ما هى متوقعة .

والأمل الوحيد القريب هو انتشار حركة التعاون — كما أسلفنا — لإمكان استخدام الآلات فى المزارع التعاونية بدل الماشية المسكينة .

٧ — بقيت الأسماك والطيور والأرانب ، وهى من الثروة الحيوانية ، على الوجه الأعم ، فأما الأسماك فحصولها قليل جدا بالقياس إلى طول الشواطئ المصرية البحرية والنهرية ، وذلك راجع إلى عدم تنظيم هذه المصايد واستغلالها بالطرق الحديثة كما صنعت بعض الشركات الأجنبية التى تولت استغلال المصايد المصرية . وما تزال وسائل الصيد الأولية هى الغالبة فى استغلال المصريين .

فيجب أن تجد هذه الصناعة ما يناسبها من العناية فلقد كانت بعض الشركات الأجنبية تكسب فى العام نحو نصف مليون من الجنيهات من هذه الصناعة ، ويمكن مضاعفة هذا المبلغ إذا عنينا بجميع المصايد و إذا استغلها المصريون بدل الشركات الأجنبية ومعظمها كان من الطليان .

على أن صناعة الصيد ليست هى الصناعه الوحيدة ، فهناك صناعات كثيرة تنشأ حول المصايد ، كصناعة الأزرار الصدفية من عظام الأسماك وصناعة الأسماك المحفوظة التى كنا نستوردها بألوف الجنيهات .

وكل هذا يستغرق ألوفا من الأيادى العاملة ، ويفتح ألوفا من أبواب الرزق التى توصد فى وجوه المصريين ، وتتفتح للأجانب فيثرون فى سنوات معدودات ونحن غافلون !

وأما الطيور فعددها قليل جدا بالقياس إلى مايجب أن يكون فى مصر ، وتبعا لهذا كان عدد البيض قليلا كذلك ومرتفع الثمن نسبيا ، ولحوم الطيور وبيضها من الأغذية الجيدة المفيدة .

فيجب أن نعنى أولا بكثرة التفريخ ، وثانيا بجودة الأنواع ، وثالثا بقدرتها على الإنتاج فهناك أنواع من الدجاج تبيض الواحدة منها نحو مائتى بيضة فى العام من نوع جيد كفراخ " البجهورن " مثلا وهى تعيش فى مصر . وهناك أنواع تنتج كمية ضخمة من اللحوم

كالنوع المسمى " بالهندى " فيحسن أن نكثر من هـذه الأنواع الممتازة التى تصبح مورد رزق لصغار الفلاحين ومادة غذاء للمستهلكين جميعا .

ومثل هـذا يقال عن الأرانب ، وقد شاهدت فى إحدى المعارض أنواعا يزن الواحد منها نحو خمسة عشر رطلا ، ويلد فى العـام مرتين أو ثلاثا . فهذه الأنواع يجب تكثيرها ولو بتوزيعها بالمجان أو بأثمان قليلة على الفلاحين الفقراء الذين يزيد تنميـة مواردهم الضئيلة بوسائل مناسبة لبيئتهم .

* * *

إن أمامنا وسائل كثيرة تبدو فى ظاهرها صغيرة أو قليلة الأهمية ، ولكنها ذات أثر كبير فى تنميـة الثروة القومية العامة ، وفى رفع مستوى حياة الفقراء خاصة ، فالبيت الريفى الذى تقطنه بقرة أو زوج من الغنم أو المـاعز ، أو عدد من الطيور والأرانب ، هو بيت يمكن أن يتمتع برخاء نسبى وتغذية مناسبة ، ويشارك فى الوقت ذاته فى تنميـة الثروة العامة للبلاد .

وإذا كنا سننتظر المشروعات الاقتصادية الكبرى لرفع المستوى الشعبى فإننـا ننتظر طويلا ولا شك ، ولكننا نستطيع أن نأخذ بأصغر المشروعات وأقلها ضخامة وضجة فتدر فى مجموعها ما لا تدره المشروعات الضخمة المحتاجة إلى الزمن الطويل والمـال الكثير .

والأثرياء وأصحاب الضياع الواسـعة يمكن أن يكونوا قدوة لصغار الفلاحين فى حسن استغلال الثروة الحيوانية. فهم يستطيعون بلا مشقة أن يستخدموا الآلات بدل الحيوانات، ويستطيعون أن يستغلوا الألبان والأصواف استغلالا منظما على الطرق الحديثـة وبذلك يزيدون ثروتهم ، ويكونون قدوة لسواهم .

ولو أن هؤلاء الأثرياء استحضروا بعض الآلات الزراعيـة ليستخدموها فى أراضيهم ويؤجروها لصغار الزراع بأجر مناسب لأقبل هؤلاء على الانتفاع بها ، كما أقبلوا من قبل على المطاحن التجارية فى الريف بعد أن كانوا يستخدمون الحيوانات فى عملية الطحن .

والتعاون كما قلنا خير وسيلة للتقدم فى استخدام الآلات . وتستطيع السلطات أن تفرضه فرضا فى بعض الحالات اذا رأت أن تركه اختياريا لا يفيد، فالمصلحة العامة حينئذ خير من أهواء الأفراد الجهلاء .